

العراق عام 2018 .. انتخابات بمشاركة دون المستوى..حكومة غير مكتملة.. وترامب بزيارة مظلمة



في 23 من الشهر نفسه 3 مسلحين بعد تحريرها مبنى محافظة اربيل الذي اقتحموه المسلحون. وفي 19 من شهر اب الماضي صادقت المحكمة الاتحادية العليا على نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 12 من شهر ايار .

وتطورت الاحداث في البصرة لتشهد قيام مظاهرات في 7 من شهر ايلول الماضي باضرام النار في القنصلية اليرانية في المدينة ليعلن

هادي العامري لتشكيل الحكومة الجديدة. وشهد 8 من شهر تموز بدء التظاهرات الشعبية في المحافظات الجنوبية احتجاجا على تردي الخدمات وتفشي الفساد بعدها باسبوع وضعت الحكومة القوات الامنية بحالة تاهب قصوى بعد تصاعد الاحتجاجات في البصرة والتي ادت في محافظات اخرى لسقوط عدد من الضحايا والمصابين. وفي ظل هذه التطورات قتلت قوات الامن الكردية

حزيران الماضي جلسة استثنائية قرر فيها اعادة فرز الاصوات وبإشراف قضائي.وبعدا باربعة ايام اي في 10 منه شب حريق بمخازن مفوضية الانتخابات بجانب الرصافة وتم ايضا بعدها الاعلان عن اعتقال عدد من المشتبه بهم حول الحريق. واعلن في 13 من نفس الشهر عن انشقاق تحالف سياسي بين سائرون بقيادة الصدر والفتح بقيادة

واهم ماشهده هذا الشهر استضافة الكويت لمؤتمر اعمارالعراق وتعهد الدول المشاركة وفيه تقديم 52 مليار دولار على شكل قروض واستثمارات وتسهيلات ائتمانية للمساهمة في اعادة اعمار المناطق المحررة من دنس الارهاب داعشي. واهم ماشهده شهر اذار من العام الحالي صدور قرار حكومي بالحجز على اموال وممتلكات رئيس النظام السابق صدام حسين واكثر من 4200 من رموز نظامه.

وشهد ايضا بداية عودة العلاقة الطبيعية مع حكومة اقليم كردستان بقرار حكومي برفع الحظر عن الطيران لمطارات الاقليم والذي فرض بسبب تداعيات استفتاء الاقليم حول استقلاله. وايضا رفع الاتحاد الدولي بكرة القدم الفيغا بهذا الشهر الحظر عن اجراء المباريات الدولية في الملاعب داخل العراق. وشهد شهر نيسان من العام الحالي بدء الدعاية للاستحقاق الانتخابي المقرر اجراؤه في 12 من شهر ايار بمشاركة اكثر من سبعة الاف مرشح للفرز ب 329 مقعدا برلمانيا. وفي 10 من شهر ايار الماضي بدا حوالي مليون من رجال الامن والعسكريين للتصويت لاختيار مرشحهم باول انتخابات بعد الانتصار على داعش الارهابي.

وبعد يومين شارك الملايين برابع انتخابات تشريعية يشهدها العراق منذ سقوط النظام السابق عام 2003 وينسبة مشاركة اعلنت رسميا بلغت 45%. وفي 19 من نفس الشهر اعلنت مفوضية الانتخابات فوز تحالف سائرون والذي يدعمه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بحصوله على العدد الاكبر من المقاعد الانتخابية. وعلى اثر ذلك عقد مجلس النواب في 6 من شهر



بغداد - عمر عريم



والاعلان الاممي عن عودة اكثر من مليوني نازح الى ديارهم بعد القضاء على الارهابي. كما شهد الشهر الاول من العام الحالي تصويت البرلمان على موعد اجراء الانتخابات البرلمانية في 15 من شهر ايار. وشهد شهر شباط الماضي احداثا عديدة اهمها اعلان الحكومة السابقة عن اسماء العنثرات من ارهابي داعش والقاعدة واعضاء البعث المحظور المطلوبين للقضاء.

لم يتبق لنهاية العام الحالي 2018 سوى يومين شهد فيه العراق احداثا بدأت بعودة مستمرة للنازحين الى ديارهم بعد القضاء على داعش الارهابي..وبايام اخيرة لازال المشهد السياسي الشعبي يندد بزيارة الرئيس الامريكي ترامب المظلمة. واذ اردنا ان نستعرض الاحداث التي شهدها العراق خلال العام الحالي فنبدأ منذ الشهر الاول لهذا العام

عيد الميلاد من دون مسيحيين في الموصل رغم تحررها من داعش

كنائس سهل نينوى، الأمر الذي يدفع بنا إلى طلب مساعدات دولية من منظمات وكنائس دولية، ولأن المنطقة تضم أقلّيات دينية واثنية أخرى، ولأننا قد تكون حسني الحظ بالحصول على مساعدات لإعادة إعمار الكنائس، فعلينا أن نعمل على تطوير مقاربة حكيمة تتناول إعادة بناء التراث الديني المتنوع في المنطقة مثل التراث الإسلامي والإيزيدي الذي تعرّض هو الآخر للتدمير. وتتطوي هذه المقاربة على رسالة مهمّة، إذ تكشف عن أنّ إعادة بناء الكنائس وترميمها ليست عملية منفصلة عن إعادة بناء الثقة بين المسيحيين وخلف مكوّنات المدينة، الأمر الذي يتطلب العمل على رفع وعي سكّان المدينة المسلمين تجاه أهمية التراث الديني للمدينة، بوصفه مرتبطاً بهويّة المدينة الحضارية، وليس تراثاً دينياً مرتبطاً بالمسيحيين فحسب.

من الخبرة الروحية للعهد القديم بهدف تعزيز صمودهم، لكنّها قد لا ترضي مطالب المسيحيين الواقعية. ولذا، قال ساكو، مع ذلك، لا يمكن للكنيسة أن تتغافل عن حجم المعاناة الإنسانية للمهجرين طوال فترة تهجيرهم. ومن الناحية السياسية، رأى أنّ موضوع العودة يتطلب "توافقاً سياسياً بين دول المنطقة وبين حكومة المركز والإقليم، مع الحرص على عدم التغيير ديموغرافياً، لأن بيوتنا وأملنا ليست للاستحواذ ولا للبيع، كما تتطلب العودة أن تكون ثمة موارد مالية لاستكمال البناء والإعمار".

لقد بات المسيحيون يدركون أنّ العودة تمثل تحدياً لا يمكن أن يخوضونه لوحدهم، من دون التشارك مع بقية المكوّنات، وانطلاقاً من هذا الإدراك، تبوّأ رئيس دائرة الأوقاف في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في إقليم كردستان خالد البير مقارنة تتعلق بوجوب الاهتمام بمسائل مقاربات المسيحيين إلى الموصل، في حين طالب طائفة السريان الأرثوذكس بضمّانات دولية لعودة المسيحيين إلى مناطقهم. أمّا السريان الكاثوليك الذين يتركزون خارج الموصل، ويشكل خاص في سهل نينوى، فإنّ وضعهم أقلّ تعقيداً. ولقد استجاب عدد غير قليل لتشجيع رؤسائهم الدينين على العودة. يدرك الزعماء المسيحيون، بدورهم، الموقف المعقد صامتين أمام أسئلة ومتطلبات طرحها أفراد مسيحيون يشككون بمستقبل وجودهم في البلاد. وفي هذا السياق، اختصر الكاردينال مار روفائيل الأول ساكو أوجه هذه التعقيدات، بقوله: "نحن مدعوون اليوم إلى اختبار نصوص الأنبياء وقرآنها قراءة إيمانية وروحية عميقة، لاكتشاف غناها على ضوء ما عشناه خلال احتلال تنظيم الدولة الإسلامية داعش لبلداتنا في آب/أغسطس من عام 2014، وتهجيرنا وتخريب ديارنا، والعيش أكثر من 3 سنوات ونصف سنة في المخيمات بعيداً عنها، وأخيراً تحريرها في عام 2017، وبدء عملية العودة والبناء، مع ما يعتبر هذه العملية من تحديات أخرى ومخاض".

وإذا كانت هذه المقاربة اللاهوتية تكشف عن محاولة الكنيسة تحفيز الجانب الإيماني للمسيحيين للاستفادة

المسيحيين بنجاح. وهناك جانب آخر يثير قلق فيصل جبر يتمثل بتعرّض ممتلكات مسيحية للاستيلاء من دون وجه حقّ، مثل استخدام مديرية الجريمة المنظمة التابعة لاستخبارات وزارة الداخلية العراقية دير النصر لراهبات القلب الأقدس والدور المجاورة له في حيّ العربي، ويرأيه، إنّ إشغال دائرة أمنية حكومية مكاناً دينياً مقدّساً بدعوة الحاجة إليه، ومن دون أن تدفع إلى مالكه بدل إيجار مناسباً، يعزّز مخاوف المسيحيين من انتشار الفكر الداعشي على مستوى السلطات، وعلى نحو يدلّ على استضعاف المسيحيين لكونهم أقلّيّة. وتحدّث الياس عن ممارسات سلبية أخرى تثير غضب المسيحيين مثل استغلال تدمير الكنائس لتحويلها إلى مكبّ للنفايات، وعدم احترام خصوصيتها الدينية، لافتاً في هذا السياق إلى قيام مطرب موصلٍ بالغناء في كنيسة أثريّة، وهذا يتنافى مع قدسيّتها، فهي ليست بيت طرب موصلياً قديماً أو قاعة لإحياء حفلات. من جهة ثانية، إذا كان لإعادة إعمار الكنائس تأثير رمزيّ على تشجيع عودة المسيحيين إلى المدينة، فإنّ العودة في حدّ ذاتها ليست بالأمر اليسير في ضوء الانقسام المسيحي الداخلي حول ضمانات العودة. وفي هذا الإطار، سلّط الياس الضوء على هذه الانقسامات، بقوله: "تشجّع الكنيسة الكلدانية على العودة الفورية للمسيحيين إلى الموصل، في حين طالب طائفة السريان الأرثوذكس بضمّانات دولية لعودة المسيحيين إلى مناطقهم. أمّا السريان الكاثوليك الذين يتركزون خارج الموصل، ويشكل خاص في سهل نينوى، فإنّ وضعهم أقلّ تعقيداً. ولقد استجاب عدد غير قليل لتشجيع رؤسائهم الدينين على العودة". يدرك الزعماء المسيحيون، بدورهم، الموقف المعقد صامتين أمام أسئلة ومتطلبات طرحها أفراد مسيحيون يشككون بمستقبل وجودهم في البلاد. وفي هذا السياق، اختصر الكاردينال مار روفائيل الأول ساكو أوجه هذه التعقيدات، بقوله: "نحن مدعوون اليوم إلى اختبار نصوص الأنبياء وقرآنها قراءة إيمانية وروحية عميقة، لاكتشاف غناها على ضوء ما عشناه خلال احتلال تنظيم الدولة الإسلامية داعش لبلداتنا في آب/أغسطس من عام 2014، وتهجيرنا وتخريب ديارنا، والعيش أكثر من 3 سنوات ونصف سنة في المخيمات بعيداً عنها، وأخيراً تحريرها في عام 2017، وبدء عملية العودة والبناء، مع ما يعتبر هذه العملية من تحديات أخرى ومخاض".

وإذا كانت هذه المقاربة اللاهوتية تكشف عن محاولة الكنيسة تحفيز الجانب الإيماني للمسيحيين للاستفادة

بغداد - متابعة

في وقت يقترب فيه الاحتفال بعيد الميلاد، ما زالت مدينة الموصل من دون مسيحيين. وفي حين يشكو مراقبون من البطء في وتيرة إعادة إعمار الكنائس في الموصل، يرى متخصصون أنّ الاهتمام بهذه الكنائس يجب أن يتم ضمن سياق يدرك أهميتها كجزء من تراث المدينة الديني المتنوع، وليست تراثاً يخصّ السكّان المسيحيين فحسب.

في وقت يحتفل فيه المسيحيون بعيد الميلاد، تبقى مدينة الموصل، للسنة الثانية على التوالي بعد التحرير، من دون مسيحيين. وأشار إلى هذه الحقيقة الباحث في شؤون مسيحي الموصل سامر الياس، الذي أصدر كتاباً عن كنائس الموصل، بعنوان كنائس الموصل التاريخ والام، في تشرين الثاني/نوفمبر الجاري استعرض فيه ما تعرّضت له من دمار على يد تنظيم "داعش".

يبحث سامر الياس في كتابه السلطات على بذل المزيد من التخصيصات المالية لإعادة إعمار هذه الكنائس، إذ أنّ وتيرة إعادة إعمارها، على حدّ قوله، بطيئة ودون مستوى الطموح. ولفت من خلال متابعته ملف إعادة بناء الكنائس المدمّرة إلى أنّ كنيسة واحدة تمّ تأهيلها في مدينة الموصل، وهي كنيسة مار بولس الكلدانية في حيّ المهندسين، وتبنت إعمارها البطريركية الكلدانية، بالتعاون مع مؤسسة إيطالية، وهناك سعي حاليّ إلى تبني منظمة اليونسكو إعمار كنيستين من كنائس الجانب الأيمن من الموصل، وهما كنيسة الآباء دومنيكان المعروفة بكنيسة الساعة وكنيسة الطاهرة وتتبع طائفة السريان الكاثوليك".

ليست وتيرة الإعمار البطيئة للغاية هي التي تثير القلق فحسب، بل محدودية تأثيرها على عودة المسيحيين إلى الموصل، فقلّي سبيل المثال، رغم إعمار كنيسة مار بولس الكلدانية، لكنّها بقيت مهجورة، ومن دون وفي السياق ذاته، أشار مدير مركز كلكاش للتراث في الموصل فيصل جبر إلى انعكاس أداء الحكومة في الجانبين الأمنيّ والسياسي على عودة المسيحيين إلى الموصل، فضعف الضمانات الأمنية يعيق جهود العودة. وبالتالي، لا يوجد تأثير فعليّ لإعادة إعمار الكنائس من دون توفير عوامل الاستقرار من قبل الحكومة. وإذا ما توافرت هذه العوامل، حينها ستمكن المجتمعات المحلية وزعامات الطوائف المسيحية من إعادة إعمار الكنائس ضمن مقاربة متشجّعة على عودة

دعوات غاضبة بعد تحريم "الصيدي"

الاحتفال مع المسيحيين بأعياد رأس السنة



بغداد - موج احمد

في سابقة من نوعها في بلد متنوع طائفياً كالعراق، أعلن مفتي الديار العراقية، مهدي الصيدي، عدم جواز الاحتفال بأعياد رأس السنة والكريسماس، معتبراً أنّ من يحتفل بها كأنه يعترف بـ"عقيدة دينية لدى المسيحيين". وقال الصيدي خلال خطبة الجمعة، في جامع أم الطبول وسط بغداد: "لا تشاركوا النصرارى الكريسمس، لأن هذا معناه أنك تعتقدون بعقيدهم"، وأثارت تلك التصريحات اعتراضات شتى في البلاد، وتصاعدت الدعوات إلى مقاضاته.

في المقابل، استنكر رئيس البطريركية الكلدانية في العراق والعالم، الكاردينال لويس رافائيل ساكو، إصدار مفتي الجمهورية العراقية مثل تلك الفتوى التي تحرم الاحتفال بأعياد المسيحيين، واصفاً بأنّ من يتبنى هكذا خطاب هو شخصية غير مكتملة، داعياً السلطات إلى مقاضاته. وقال ساكو في بيان، إنّ المعروف عن رجل الدين من أي دين كان، أن يدعو إلى الأخوة والتسامح والمحبة وليس إلى الفرقة والفتنة. إلى ذلك، طالب الحكومة العراقية بمتابعة مثل تلك الخطابات ومقاضاة مروجيها، وتابع قائلاً: "هذه مفاهيم خاطئة وخبيثة وبعيدة عن المعرفة الصحيحة بالأديان، فشعوبنا اليوم بحاجة إلى تعميق القواسم المشتركة بما يسهم في تحقيق العيش المشترك وليس التخوين والتكفير والحث على الكراهية".

واعلنت الحكومة يوم 25 من ديسمبر/كانون الأول من كل عام عطلة رسمية بمناسبة عيد ميلاد السيد المسيح، بحسب الطوائف المسيحية. وتعليقاً على الجدل الذي حصل إثر تلك الخطبة، اعتبر القانوني حازم العامري في تصريح صحفي أنّ كلام الصيدي يقع ضمن خانة التحريض الطائفي، الذي تصل عقوبته، وفقاً للقانون العراقي، إلى الحبس لمدة لا تزيد عن 7 أعوام. وأوضح العامري أنّ الوصف القانوني لكلام مدير دار الإفتاء يقع ضمن جرائم التحريض الديني والعرق والطائفي، الذي حظره الدستور العراقي من أجل الحفاظ على كيان المجتمع، في إطار منعه كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يهجد أو يروج أو يبرر له. كما أشار إلى أنّ المادة 200 من قانون العقوبات العراقي لعام 1969 المعدل، نصت على عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على 7 أعوام، على كل من يروج ما يثير النزعات المذهبية أو الطائفية، أو يحرض على النزاع بين الطوائف والأجناس أو أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق. إلى ذلك، واجه التصريح الذي أطلقه الصيدي ردوداً غاضبة وساخرة مطالبة بإقالته.

وتبنت النابئة السابقة في البرلمان العراقي، سرور عبد الواحد، في تغريدة عبر حسابها الشخصي في تويتر: "قال رجل الدين البارز في العراق الشيخ مهدي الصيدي إن الاحتفال بأعياد أبناء الديانة المسيحية لا يجوز شرعاً، أين التعاليم السلمي شيخنا؟". كما تساءلت من قام بتعيين الصيدي في هذا المنصب، داعية مجلس النواب إلى إقالته من منصبه، من دون استجواب.

العراق .. انحسار "الدكة العشائرية" بمحافظات الجنوب

وتحوّلت محافظات جنوب العراق، خلال الفترة التي سبقت تطبيق القانون، إلى جبهات حرب بين العشائر، واستخدمت في المعارك كافة أنواع الأسلحة، وصولاً إلى الأسلحة الثقيلة التي تمتلكها العشائر. بدوره، دعا الشيخ عارف الساعدي، أحد شيوخ محافظة ميسان، الحكومة إلى "بسط سلطتها على عموم المحافظات من خلال الحد من سلطة العشائر، خاصة في الجنوب"، وأكد أنّ "القانون انعكس بشكل إيجابي على أبنائنا، حيث كنا نسجل يوميا غارات عشائرية يذهب ضحيتها العشرات"، داعياً شيوخ وجهاء العشائر العراقية إلى "دعم أجهزة الدولة في تطبيق القانون، وعدم التساهل فيه". ولم تتمكن السلطات من السيطرة على انتشار السلاح في المحافظات، وخاصة الجنوبية، حيث تمتلك العشائر كميات كبيرة من السلاح ساهمت في اتساع دائرة العنف العشائري.

في جنوب العراق، واتسعت سطوتها عقب الاحتلال الأميركي للبلاد، إذ لا تعترف العشيرة بالسياقات القانونية وتلجأ إلى الهجوم على العشيرة التي تتنازع معها بشأن المياه أو الأراضي الزراعية، وخلافات أخرى بعضها لا يستحق الاقتتال. وأوضح النقيب في قيادة عمليات الفرات الأوسط، أحمد اللامي، أنّ "نسب الجرائم العشائرية في عموم المحافظات الجنوبية سجلت عقب تطبيق قانون الإرهاب انخفاضاً بنسبة تصل إلى 60 في المائة، لكن النسب متفاوتة من محافظة إلى أخرى". وأكد أنّ "القرار انتشل محافظات الجنوب من نزاعات مسلحة متكررة بين العشائر كانت تصعد أرواح المدنيين بشكل يومي"، داعياً إلى استمرار تطبيق القانون على العشائر، وعدم التراخي فيه، وحذّر من "مغبة الخضوع إلى الواسطات في تطبيق القانون".

وأكد المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى، عبد الستار البيردار، في بيان صحفي، أنّه "تم توقيف 64 متهما بجريمة الدكة العشائرية في عموم البلاد، كما صدر 20 أمر قبض بحق هارين، وأغلب الموقوفين أُلقي القبض عليهم بالجرم المشهود أثناء ارتكابهم الجريمة". وأضاف البيردار أنّ "محاكم محافظة ميسان كانت لها الحصّة الأكبر في عدد مرتكبي جريمة الدكة العشائرية، وبلغ عدد الموقوفين 42 متهما، تليها محاكم بغداد، ثمّ البصرة، واسط، وكربلاء، والإجراءات اتخذت وفقاً لأحكام المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب، لأنّ هذه الجريمة تعدّ صورة من صور التهديد الإرهابي الذي تصل فيه العقوبة إلى الإعدام أو السجن المؤبد، وقرار ربط الجرائم العشائرية بقانون مكافحة الإرهاب لاقى ترحيباً شعبياً واسعاً، وتأييداً من شيوخ وجهاء العشائر". وتعتبر "الدكة العشائرية" من الأعراف السائدة

بغداد - متابعة

أكد مسؤولون في وزارة الداخلية أنّ نسبة الجرائم والمخالفات القانونية المرتكبة على أساس النزاعات العشائرية في مدن جنوب العراق انخفضت إلى أكثر من النصف خلال الأسبوعين الماضيين بفضل تطبيق القانون الذي يعتبر ما يعرف بـ"الدكة العشائرية" جريمة إرهابية، فضلاً عن لجوء العشائر إلى المحاكم لحل مشاكلهم بدلاً من استخدام السلاح. وقال مسؤول بوزارة الداخلية في بغداد إنّ "أحداث العنف المعتمدة على الدكة العشائرية تراجعت، وهذا تطور إيجابي على مستوى النظام بمحافظات الجنوب"، مبيّناً أنّ "مراكز الشرطة مخولة باعتقال أي من طرفي أي صراع عشائري مسلح، وفي حال احتاجت سيتم تعزيزها بقوات أمنية أخرى لفرض القانون بالقوة".